أثر فيروس كورونا المستجد على المكاسب الاقتصادية الناجمة عن مشروعات ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإشارة إلى مصر

د/ إيمان مصطفى فؤاد

مدرس الاقتصاد- كلية التجارة بنات

جامعة الأزهر فرع أسيوط

E-mail: Eman.mostafa@Azhar.edu.eg

الملخص

تستهدف الدراسة بيان مدى تأثر مشروعات ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة جراء فيروس كورونا المستجد وما ينتج عنه من أثر على المكاسب الاقتصادية للدول.

وقد أوضحت الدراسة أن هذه الجائحة أثرت بشكل كبير على جميع القطاعات بجميع المستويات إلا أنها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات ريادة الأعمال أكبر. ولأن هذه المشروعات تمثل نسبة لا تقل عن ٧٠% من إجمالي النشاط الاقتصادي في دول العالم فكان لابد من تأثر المكاسب الاقتصادية للدول نتيجة قرارات الإغلاق وزيادة تسريح العمالة وتوقف نشاط العديد من هذه المشروعات، وكل ذلك جعل الدول تبذل جهوداً كبيرة لدعم هذه المشروعات وإنقاذها من الإفلاس والإغلاق.

كما أوضحت الدراسة أن هذه المشروعات تستطيع كونها قائمة على الابتكار واستخدام أحدث التكنولوجيات أن تكون إحدى أهم الطرق الاقتصادية للتداوى والتخفيف من آثار هذه الجائحة.

الكلمات المفتاحية:

كوفيد ١٩- ريادة الأعمال – الشركات الناشئة – وباء ٢٠٢٠

The Impact of the New Corona virus on the Economic Gains Resulting from Entrepreneurship SME'Projects and - With Reference to Egypt.

Abstract:

The study aims to show the extent to which entrepreneurs and SMEs are affected by the new CORONA virus and the impact on the economic gains of countries.

The study showed that this pandemic has greatly affected all sectors at all levels, but it is in SMEs and larger entrepreneurship projects. Because these projects account for at least 70% of the total economic activity in the world, the economic gains of countries must be affected by the closure decisions. The increased layoffs and the suspension of many of these projects have made countries make great efforts to support these projects and save them from bankruptcy and closure. The study also showed that these projects, being based on innovation and the use of the latest technologies, can be one of the most important economic ways to heal and mitigate the effects of this pandemic.

Key Words

COVID-19- Entrepreneurship- Start-up companies- 2020 pandemic

مقدمة

فيروس كورونا المستجد هو فيروس ظهر لأول مرة في مدينة ووهان الصينية أواخر عام ٢٠١٩، وبسبب طبيعته المعدية للغاية سرعان ما انتشر إلى باقي دول العالم.

لقد أدى انتشار فيروس كورونا المستجد إلى فرض العديد من القيود من قبل الدول على السفر والتحركات،مما أثار مخاوف كثيرة من حدوث أزمة اقتصادية وركود اقتصادي بسبب ارتفاع معدلات عدم اليقين.

وقد تأثرت بهذه الجائحة جميع جوانب الحياة بجميع المستويات ولكن في الكيانات الصغرى والمتوسطة الحجم كان التأثر أكبر.ولقد تأثرت هذه الشركات في البلدان النامية بشكل أكبر منها في نظيرتها المتقدمة،لاسيما في أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتسم الشركات الصغيرة بكونها أكثر قدرة على المنافسة والمرونة. ومع ذلك، فقد اهتز العديد منها بسبب الاضطرابات الخطيرة في سلاسل التوريد الدولية.

تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في الاقتصاد العالمي، وعلى الأخص في البلدان النامية. وفي العديد من البلدان، فإن أكثر من ٩٠% من جميع الشركات هي منشآت صغيرة ومتوسطة، عادة ما تضم أقل من ٢٥٠ موظفا، ويمكن تصنيف نسبة كبيرة من تلك المنشآت ضمن الشركات متناهية الصغر، وهي التي تضم أقل من عشرة موظفين بحسب منظمة العمل الدولية. وبينما تكافح معظم الشركات حول العالم في ظل جائحة فيروس كورونا، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد تتسم بالهشاشة وربما تفتقر إلى السيولة النقدية الكافية للحفاظ على استمرارية عملياتها. وتظهر بيانات حديثة أن ٥٨% من الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة أعلنت عن انخفاض المبيعات مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي. وأعلن ما يزيد عن نصفها (٥١%) تراجع المبيعات بأكثر من ٥٠%(world Bank,2020)، في حين لم يتمكن الكثير منها من مواصلة النشاط، حيث يواجه أصحاب المشاريع التجارية إلغاء أو إغلاق الأعمال التجارية وانخفاض الدخل بسبب إغلاق العديد من القطاعات الداعمة مثل البيع بالتجزئة والنقل، كما قد خفضت معظم الصناعات الصغيرة ساعات العمل والرواتب للموظفين مما يجعل الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى وان طبقت نظام العمل

اوم لاين أمام خيار واحد فقط هو إقالة جميع موظفيها إذا لم يتحسن الوضع، ولا يزال هناك نقص في الدراسات عن أثر تفشي هذا الوباء على المشاريع الصغيرة في الدول النامية، ولاسيما فيما يتعلق بإستراتيجية استمرارية الأعمال.

ومن الأهمية السعي للوقوف على كيفية مواجهة أصحاب المشاريع الصغيرة للأزمات وما هي القرارات التي يتخذونها بهدف البقاء. كما سيتم عرض الجهود التي اتخذتها الدول والحكومات لدعم المشروعات الريادية والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت جراء الجائحة.

كما يعرض البحث الوضع في مصر وكيف ساعدت الحكومة المصرية هذه المشروعات والشركات أمام جائحة كورونا حفاظا عليها من الانهيار.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتطرق إلى أزمة تعيشها دول العالم الآن، حيث يعد الوباء أزمة عالمية كبيره تهاجم العالم يزداد أثرها يوما بعد يوما وخاصة أن هذا الوباء يحصد يوميا مئات الآلاف من الأرواح البشرية أي أيدي عاملة تفقد يوميا، كذلك تراجع معدلات التشغيل والاستثمار ما يؤدى إلى انخفاض في النمو الاقتصادي.ومن ثم فمن المهم دراسة كل ما سبق ومحاولة إيجاد حلول تقلل من آثاره حتى ينتهي الوباء.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أنه في السنوات الأخيرة ومع ظهور مفهوم ريادة الأعمال والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة بدأ الاقتصاد ينتعش وبشكل كبير من هذه المستجدات، حتى أصبح يسن القوانين اللازمة لضم مثل هذه المشروعات إلى الاقتصاد الرسمي للاستفادة من مخرجاتها ومن ثم زيادة الدخل القومي للدولة.

لكن مع ظهور فيروس كورونا المستجد انعكست آثاره وبشده على هذه المشروعات حتى بات مهددا قويا لبقاء واستمرار هذه المشروعات، مما يعنى خسارة القطاع الاقتصادي لنواتج هذه المشروعات مما يعد مشكلة كبيرة لابد من دراستها و السعي لإيجاد بدائل للتخفيف من حدة آثار هذه الجائحة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويقوم البحث على فرضية أن هناك علاقة موجبة بين انتشار فيروس كورونا المستجد وتراجع أداء مشروعات ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة مدى تأثر الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة بوباء كوفيد ١٩، كما يستهدف البحث تسليط الضوء على أثر هذا الوباء على أداء أعمال هذه الشركات وكذلك تأثر مكاسب الاقتصاد من مشروعات ريادة الأعمال بعد الوباء.

خطة البحث

تنقسم خطة البحث إلى:

المبحث الأول: مفهوم و دور ريادة الأعمال في دعم الاقتصاد.

المبحث الثاني: أثر فيروس كورونا المستجد على مكاسب الاقتصاد من مشروعات ريادة الأعمال

المبحث الأول

مفهوم و دور ريادة الأعمال في دعم الاقتصاد

أصبحت ريادة الأعمال اليوم ثقافة للأعمال في العالم وليس دول العالم الثالث فقط؛ حيث أصبحت تؤثر تأثيرًا قويًا على المؤشرات الاقتصادية للدول في العالم. وتسعى معظم الحكومات في العالم إلى تطوير سوق العمل وخلق بيئة عمل واستثمار مناسبة، وذلك في ظل مفاهيم إدارية حديثة مثل مفهوم ريادة الأعمال.

يحاول هذا المبحث توضيح ماهية ريادة الأعمال وأهميتها والفرق بينها وبين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يوضح آثار فيروس كورونا على هذه المشروعات.

أولا: ماهية ريادة الأعمال

تلعب ريادة الأعمال دورا هاما في الاقتصاديات العالمية كونها من ابرز محركات النمو الاقتصادي حيث تعمل على تشجع على تكوين رأس المال، والحد من مشكلة البطالة في البلاد. كما تساعد على تقليل تركيز القوة الاقتصادية، وإعادة توزيع الثروة والدخل بشكل عادل.

تساعد المشاريع الريادية على توليد ثروة جديدة، حيث أن المنتجات والخدمات والتكنولوجيا الجديدة والمحسنة التي يقدمها أصحاب المشاريع تؤدى إلى فتح و تطوير أسواق جديدة وخلق ثروة جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم زيادة العمالة وزيادة الإيرادات في رفع معدل نمو الدخل القومي في شكل زيادة الإيرادات الضريبية وترشيد الإنفاق الحكومي.

كما يمكن للحكومة أن تستخدم هذه الإيرادات للاستثمار في قطاعات أخرى تعاني من صعوبات أو مشاكل في رأس المال (Ovidiu Stoica, 2020). كما يمكن للحكومة توجيه فائض الثروة لإعادة تدريب الموارد البشرية حتى يمكنها التأقلم مع متطلبات العمل الحديثة.

ومن خلال تقديم سلع وخدمات فريدة من نوعها، يبتعد منظمو المشاريع عن التقاليد ويقللون من الاعتماد على النظم والتكنولوجيات العتيقة مما يؤدي إلى تحسين نوعية

الحياة، وتحسين الروح المعنوية، وزيادة الحرية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، إذا عانى الناس من إمدادات المياه في منطقة ما، وهذا سيؤدى في بعض الأحيان إلى توقف الناس عن العمل أو تعطلهم بسبب انشغالهم في توفير المياه اللازمة لحياتهم.مما يؤثر على أعمالهم وإنتاجيتهم ودخلهم. في حين أن وجود مضخة مبتكرة وتلقائية يمكن أن تملأ حاويات المياه تلقائيا يضمن أن يكون الناس قادرين على التركيز على وظائفهم دون القلق بشأن مدى توفر ضرورة أساسية مثل الماء، فلا شك أن ذلك يترجم إلى مزيد من النمو الاقتصادي(Doran, McCarthy, & O'Connor, 2018).

أدت مشروعات ريادة الأعمال إلى ظهور منتجات وخدمات جديدة للعالم فإنها يمكن أن تحدث تأثيراً متتابعاً من خلال ظهور و تحفيز الشركات أو القطاعات ذات الصلة التي تحتاج إلى دعم المشروعات الجديدة، مما يعزز التنمية الاقتصادية، بمعنى أنها ساعدت على وجود شركات جديدة للسلع الوسيطة التي تحتاجها المنتجات الجديدة التي أظهرتها ريادة الأعمال،فعلى سبيل المثال، شكلت بعض شركات تكنولوجيا المعلومات صناعة تكنولوجيا المعلومات في الهند خلال التسعينات. وسرعان ما توسعت الصناعة واستفادت منها قطاعات أخرى كثيرة. ازدهرت الشركات في الصناعات المرتبطة بها – مثل عمليات مراكز الاتصال وشركات صيانة الشبكة وموفري الأجهزة(Dvouletý, Gordievskaya, & Procházka, 2018).

من جانب آخر يحرص رواد الأعمال على الاستثمار في المشاريع المجتمعية وتقديم الدعم المالي للجمعيات الخيرية المحلية. وهذا يتيح المزيد من التنمية خارج نطاق مشاريعهم الخاصة. وقد استخدم بعض رواد الأعمال المشهورين، مثل بيل جيتس،أموالهم لتمويل بعض القضايا الهامة، كالتعليم والصحة مما يساعد الدول على تحقيق تنمية اقتصادية بمساعدة الجهود المجتمعية.

يمكن القول أن ريادة الأعمال هي الاعتماد على مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر برأس مال صغير وأفكار للمشروعات تتسم بالإبداع، ويكون الأساس فيها رائدًا للأعمال وهو الإنسان، والذي يكون رأس ماله الأساسي الموهبة الشخصية وقدراته ومهاراته التي من خلالها يستطيع اكتشاف الفرصة الصالحة لكي تكون مشروع مربح ويحاول تدبير

الموارد اللازمة لها؛ لتحويل هذه الفرصة إلى واقع عملي حقيقي والتي تحول من خلالها الدول الاعتماد على اقتصاد المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال، والتي أصبحت من أهم الأعمدة الرئيسية في الاقتصاديات العالمية للدول المتقدمة والدول النامية أيضًا، ليس لما لها من تأثير اقتصادي فقط ولكن لما لها من تأثير اجتماعي كأداة لحل مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات.

ثانيا: مراحل آثار كورونا المستجد على مشروعات ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة

مع مواجهة الشركات الصغيرة لأزمة "كوفيد-١٩"،فإنها تمر عبر أربع مراحل، سواء على التوالي أو في وقت واحد، بدءا من مرحلة الإغلاق إلى تأثيرات سلسلة التوريد وانخفاض الطلب، تنتقل الدورة في نهاية المطاف إلى مرحلة التعافي(ITC، 2020).

أ- آثار الإغلاق (Shutdown Impacts)

أدت أزمة كورونا المستجد إلى لجوء الدول إلى الإغلاق التام مما اضطر الحكومات إلى اتخاذ تدابير لوقف النشاط الاقتصادي. وقد أثرت جهود الاحتواء هذه أكثر على مجالات السياحة والسفر وتجارة الجملة والتجزئة والضيافة والترفيه.وعلى المدى القصير، ركزت الحكومات في البلدان المتضررة على إبقاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذه القطاعات واقفة على قدميها.

ب- آثار سلاسل التوريد (Supply Chain Impacts)

أثرت اضطرابات سلاسل التوريد على الشركات في جميع أنحاء العالم. وقد كان للغلق الناجم عن الجائحة في الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، المعروفة أيضاً باسم مجموعة الثلاثة، آثار كبيرة على الإنتاج والواردات والصادرات. كما أدى توقف الإنتاج في الاقتصادات المتأثرة إلى الحد من المدخلات المتاحة لسلاسل الإمداد العالمية. وشهدت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أماكن أخرى من العالم انخفاضا في طلباتها مع انخفاض الطلب عليها. وقد اختلف مدى هذه العدوى المتتالية الناجمة عن التجارة من آثار المدخلات والمخرجات حسب سلسلة الإمدادات والبلدان.

ج- انخفاض الطلب

حدث انخفاض في الطلب أولا في البلدان المتضررة من الأوبئة، حيث أدى الإغلاق إلى انخفاض مبيعات الشركات، وحتى عندما بدأت حالة الطوارئ الصحية في الانخفاض، فإن الاستثمار في الأعمال التجارية ظل منخفضاً بسبب المدخرات المنخفضة. ويبرر تلك الحالة انه قد تخفض الأسر إنفاقها في الأجلين المتوسط و الطويل للتعويض عن انخفاض الدخل خلال فترة الجائحة.

كما تجدر الإشارة إلى أن انخفاض الثقة، ومستويات الائتمان التي تعد في مستوى اقل من معدلاتها، تجعل الإفلاس يحاوط الشركات الصغيرة والمتوسطة.

د- مرحلة التعافى

بدأ التعافي تدريجياً مع بداية تخفيف تدابير الاحتواء، ويعتمد تطور تعافي الأعمال في كل بلد على مدى تطور الوضع الصحي وعلى عمق وتوقيت القمع الأصلي للطلب. في الأسابيع التي تلي توقف الإغلاق، من المرجح أن ينتعش النشاط الاقتصادي بشكل حاد مع عودة الناس لشراء المنتجات التي فاتتهم من احتياجاتهم المفضلة.قد يكون لأعمال التصنيع والزراعة مبيعات أعلى حيث يتم إعادة تخزين المخزونات والمستهلكين وإجراء عمليات الشراء المؤجلة، وهذا يشير إلى أن الوضع الطبيعي الجديد" يجعل التعافي أكثر صعوبة بالنسبة للبعض، وأسهل للآخرين. ومع ذلك، قد تؤدي فترة الإغلاق إلى تغيير دائم في الإنتاج والطلب حيث يتم إعادة تشكيل الاقتصادات من جديد بعد الوباء.

أثر فيروس كورونا المستجد على مكاسب الاقتصاد من مشروعات ريادة الأعمال

أ- أثر فيروس كورونا المستجد على جانبي العرض والطلب

أدى انتشار فيروس كورونا إلى عدة صدمات في جانبي العرض والطلب. حيث أدى هذا الانتشار إلى إحداث عدة اضطرابات في نشاط الأعمال مما أدى إلى انخفاض الإنتاج، ومن ثم إحداث صدمات في جانب العرض، في الوقت الذي أدى فيه إحجام المستهلكين ومؤسسات الأعمال عن الإنفاق إلى انخفاض الطلب(IMF, 2020).

بالنسبة لجانب العرض، فقد حدث انخفاض مباشر في عرض العمالة سواء بسبب إصابات العاملين أو الظروف الراهنة التي أجبرت العديد على البقاء في المنازل كمقدمي خدمات الرعاية الذين اضطروا لرعاية أطفالهم نظرا لإغلاق المدارس.

جدير بالذكر أن هناك تأثير أكبر يقع على النشاط الاقتصادي يتمثل في تلك الجهود العاملة على احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر الصحي، والتي أدت إلى تراجع معدلات استخدام الطاقة الإنتاجية. على سبيل المثال، أدت عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية في العالم إلى تقييد عمليات شحن وانتقال المواد الخام بين الدول ومن ثم فالشركات والمصانع قد لا تتمكن من الحصول على المواد الخام التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي مما يؤدى إلى خسائر اقتصادية هائلة تتمثل في غلق هذه المصانع والشركات أو ارتفاع أسعار منتجاتها الذي قد يمنع المستهلكين من شراؤها، ما يؤدى إلى الحد من النشاط الاقتصادي. على سبيل المثال، فالصين هي أحد الموردين المهمين للسلع الوسطية إلى بقية العالم، وبصفة خاصة في مجال الإلكترونيات والسيارات والآلات والمعدات. فأدى الاضطراب الذي تشهده بالفعل إلى انتقال المواد الخام إلى الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج.

انخفض العرض والطلب في العالم على أسهم بورصات شحن المواد الجافة كمواد البناء والسلع الأولية على غرار ما شهدته أكثر مراحل الأزمة المالية العالمية حدة، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي المقترن ببذل جهود غير مسبوقة لاحتواء المرض. وليس لهذا الانخفاض مثيل في فترات انتشار الأوبئة السابقة أو حتى بعد هجمات ١١ سبتمبر.

تكاليف الشحن

يتضح من مؤشر الشحن حدوث هبوط حاد في معدلات تأجير السفن منذ بدء تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

(مؤشر بورصة البلطيق للمواد الجافة (Baltic Dry Index)، شهر واحد قبل تاريخ بداية الحدث = 100)

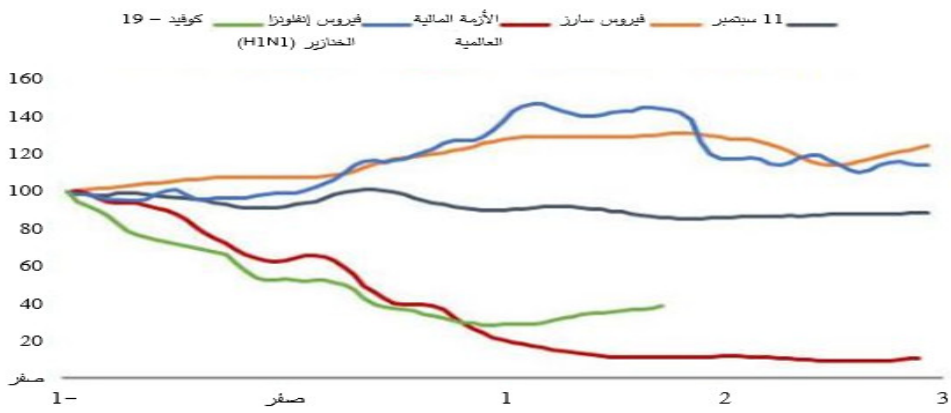

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يبين المحور السيني الأشهر التي انقضت منذ وقوع الحدث المشار إليه و t = صفر تعبر عن شهر التأثير الأولي. وتتوافر البيانات الأساسية على أساس تواتر يومي. وتواريخ البدايات المحددة حسب الحدث هي: كوفيد-19 = مرض فيروس كورونا 2019 (11 يناير 2020)، وH1N1 = السلالة الفرعية A من فيروس إنفلونزا الخنازير (15 إبريل 2009)، والأزمة المالية العالمية (15 سبتمبر 2008)، وفيروس سارز = متلازمة الضائقة التنفسية الحادة الشديدة (16 نوفمبر 2002) و11 سبتمبر = (11 سبتمبر 2001).

بالنسبة لجانب الطلب، أدى انتشار هذا الفيروس إلى إحداث خسائر كبيرة في الوظائف حيث أقدمت العديد من الشركات على تسريح العمالة أو على أقل تقدير تخفيض مرتباتهم لأنها غير قادرة على دفع رواتبها مما يؤدى إلى تراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل.

ب- أثر فيروس كورونا المستجد على القطاع المالي

أدى انتشار هذا الفيروس إلى فرض البنوك قيود صارمة على الإقراض مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض نظرا لخوف البنوك من عدم قدرة العملاء على سداد القروض في الوقت المحدد، ومن شأن انخفاض الائتمان أن يزيد من تباطؤ النشاط الناجم عن صدمات العرض والطلب.

كما انه مما لاشك فيه أن العائدات المتوقعة على استثمارات البنوك سوف تتأثر بل والأكثر احتمالا هو حدوث تدهور في جودة أصول البنوك ويرجع ذلك إلى أن أصول البنوك هي في معظمها القروض التي تمنحها للشركات والأفراد.

أن مشروعات ريادة الأعمال لم تكن بعيده من أن تتأثر بهذه القرارات حيث تم تقييد فرصهم في الحصول على القروض وخاصة مع زيادة تخوف البنوك من تعثر هذه الفئة لسداد قروضهم ما يؤدى إلى تحجيم هذه المشروعات وانسحاب العديد من أصحاب المشروعات من الصورة ما يؤدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة.

المبحث الثاني

أثر فيروس كورونا المستجد على أداء أعمال مشروعات ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة

يستعرض هذا المبحث أثر فيروس كورونا المستجد على أداء أعمال مشروعات ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يوضح استجابة شركات ريادة الأعمال لتداعيات كوفيد ١٩، كما يستعرض البحث تجارب بعض الدول في مواجهة هذا الوباء وكذلك استعراض الوضع في مصر.

أولا: أثر فيروس كورونا المستجد على أداء مشروعات ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة

حتى وقت قريب وعلى الرغم من وضوح أن آثار وباء كورونا أكبر بالنسبة للشركات الصغيرة، إلا أنه هناك القليل من المعلومات التفصيلية المتاحة حول هذا الموضوع كبعض الاستبيانات الدولية التي تؤكد نتائجها أن الأزمة أثرت بشكل أكبر على الشركات الصغيرة.

إن وباء كورونا المستجد له آثار قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل على الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وتظهر التأثيرات قصيرة المدى من خلال تأثر دورة الأعمال نتيجة سياسات الإغلاق والاحتواء التي اعتمدتها جميع البلدان تقريبًا، والتي أدت بدورها إلى تراجع النمو الاقتصادي في العديد من البلدان، وكسر سلاسل التوريد وحفز الانكماش في الطلب الكلي.ونتيجة لذلك، زاد معدل الإعسار، وانخفض معدل بدء التشغيل الجديد (IZA, 2020)

على الرغم من أن الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة مهمة للابتكار وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية، فإن وباء Covid-19 من المحتمل أن يتسبب في خسارة هائلة متزامنة في خلق القيمة وتسويق الأفكار والوظائف الجديدة.

أما على المدى الطويل، يمكن أن يؤدي الوباء إلى انخفاض دائم في معدل الشركات الناشئة، وآفاق نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي خلق فرص العمل والابتكار. وتتوقف درجة هذا الانخفاض واستمراريته على مدى تعافى الدولة من آثار الوباء.

توصلت إحدى الدراسات من خلال استبيان أجرته على عدد من الشركات حول مختلف العالم أن ٥٥% من الشركات التي استجابت للاستبيان أوضحت أنها تأثرت بشده جراء وباء كوفيد ١٩ والتدابير التي اتخذت لاحتوائه (ITC, 2020)

شكل رقم (٢) أثر كوفيد ١٩ على الشركات الصغيرة والمتوسطة

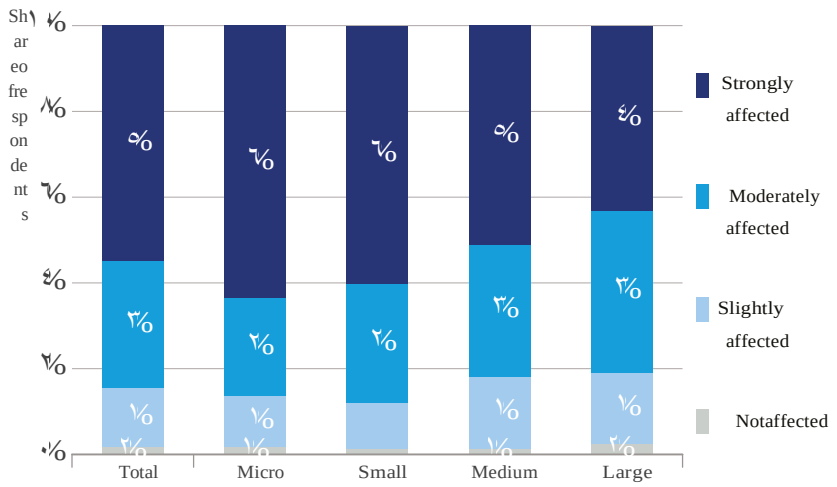

Source: ITC calculations based on ITC COVID-19 Business Impact Survey. Data collected 21 April – 2 June 2020.

يوضح الشكل السابق أن ٥٩% من الشركات بشكل عام قد تأثرت بشكل كبير جراء فيروس كورونا المستجد، وان الأكثر تأثرا هي الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فنجد أن الشركات متناهية الصغر والصغيرة قد تأثر ثلثيها (٦٤%) بشكل كبير من الفيروس و ٢٣% و٢٨% بشكل متوسط على التوالي، أما في الشركات المتوسطة فقد تأثر ٥١% منها بشكل كبير و٣١% بنسبة متوسطة و ١% فقط لم يتأثر.

وعند تقسيم مدى تأثر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفقا للدول فقد تبين تأثر هذه المشروعات في أفريقيا بشكل فاق كل دول العالم حيث بلغت المشروعات التي تأثرت بشدة في أفريقيا من الوباء نسبة ٦٦% مقارنة ب ٥٨% في أمريكا و ٥٢% في آسيا و ٥٣% في أوروبا.

شكل رقم (٣) أثر كوفيد١٩ على الشركات وفقا للدول

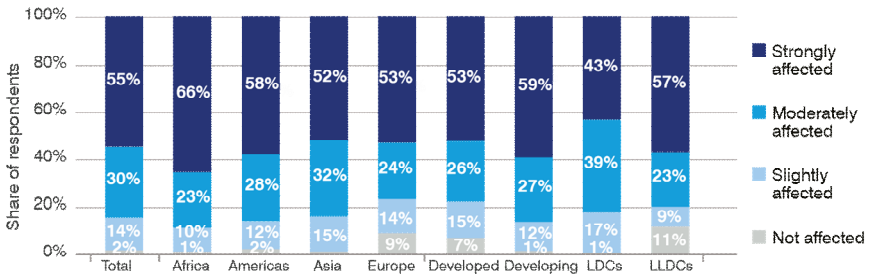

Source: ITC calculations based on ITC COVID-19 Business Impact Survey. Data collected 21 April – 2 June 2020.

كما أوضحت نتائج الاستبيان أن ما يقرب من ثلثي الشركات الصغيرة والمتوسطة قد انخفضت مبيعاتها بنسبة وصلت إلى ٧٥%، وان المواد الخام اللازمة للإنتاج قد انخفضت بنسبة ٥٤% جراء الوباء.

ثانيا: استجابة شركات ريادة الأعمال لتداعيات كوفيد ١٩

قامت منظمة العمل الدولية (ILO, 2020)بعمل استبيان على ١٠٠ شركة من ٨ دول مختلفة وأوضحت النتائج أن ٧٠% من هذه الشركات اضطروا إلى إيقاف العمليات، و٥٠% قد أغلقت أعمالها مؤقتا لإتباع تعليمات مباشرة من السلطات، في حين أغلقت ٥٠٪ أخرى مؤقتا بسبب انخفاض في أوامر التشغيل أو لظهور حالات عدوى-COVID 19 بين الموظفين، وأوضحت النتائج أن الشركات تستجيب للتداعيات الاقتصادية لفيروس كوفيد -١٩ بعدة طرق منها:

- خفضت نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع إنتاجها من السلع والخدمات لتتوافق مع انخفاض الطلب والقيود المفروضة على إنتاجها.

- يتفاوض أكثر من ثلث (٣٨%) الشركات الصغيرة والمتوسطة على تعديلات الأجور مع العمال أو مراجعة شروط الدفع مع البنوك والموردين.
- تحاول بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة تنويع قنوات مبيعاتها أو منتجاتها لمحاولة تقليل آثار الأزمة على أعمالها.
- تتنوع ردود الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستبيان، ومع ذلك تتحد جميع الشركات الصغيرة في طلب الدعم لضمان استدامتها خلال الوباء. وأولوياتهم واضحة.

-٥٧٪ من الشركات تود الحصول على المشورة بشأن الوقاية من العدوى.

-٥٠% يودون الحصول على المشورة بشأن استمرارية الأعمال.

يتضح من الردود على الاستبيان أن التدريب على الصحة والسلامة المهنية واستمرارية الأعمال ضروريان لمساعدة الشركات على النجاة من الوباء. ومع ذلك، يجب استكمال هذه الخدمات بإجراءات حكومية قوية.

كما يشكل التدفق النقدي مصدر قلق رئيسي لهذه الأعمال، حيث تحتاج الشركات إلى سهولة الوصول إلى السيولة قصيرة الأجل، وتأجيل مدفوعات المرافق، وتأجيل مساهمات الضمان الاجتماعي. وقد حددت منظمة العمل الدولية مؤخرًا السياسات الهامة التي يمكن أن تساعد الشركات الصغيرة على تحمل COVID-19. وتشمل هذه القروض الطارئة بدون فوائد والمنح النقدية لدعم الأجور والتدريب وتحسين الإنتاجية والمنتجات الجديدة.

مع تطور الأزمة الحالية يومًا تلو الآخر، يحاول رواد الأعمال تجاوز الأزمة الحالية وتأثيراتها السلبية التي تواجهه، كما سيجبر فيروس كورونا الشركات الصغيرة والمتوسطة على اتخاذ مسارات مستقبلية بديلة بعيدة عن الطرق التقليدية المتعارف عليها، وذلك في حالة قدرتها على الاستمرار في أعمالها رغم كل التأثيرات السلبية سالفة الذكر. وتتمثل تلك البدائل الموجودة أمامها في تعزيز مساعيها للعمل على حماية أعمالها من أي أزمات أو صدمات مستقبلية، مثل: زيادة الاحتياطات النقدية المتواجدة لديها، أو تقليص حجم النفقات قدر الإمكان، مع الاعتماد على فكرة العمل عن بعد كي لا تتأثر فيما بعد إذا واجهت مثل هذه الظروف مرة أخرى، فضلًا عن تطبيق وسائل تقنية حديثة كإدارة المهام

عبر التطبيقات الإلكترونية للتخفيف من الآثار السلبية للأمراض والأوبئة والاهتزازات السوقية العنيفة.

ثالثا: جهود الدول في دعم قطاع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل جائحة كورونا

قدمت **الحكومة الألمانية** مع بداية جائحة الكورونا في ألمانيا بعض المساعدات الفورية للشركات الصغيرة وأصحاب الأعمال الحرة عبارة عن دعما فوريا غير قابل للاسترداد بقيمة تتراوح بين ٩٠٠٠ و١٥٠٠٠ يورو لمدة ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى ذلك يمكن تقديم طلبات للحصول على قروض سريعة من أجل الحفاظ على السيولة النقدية (Deutshland,2020).

مع استمرار تفاقم الأمر ومن أجل تعزيز الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، أقرت الحكومة الاتحادية برنامج مساعدات جديد تضمن فيه الدولة كامل مخاطر القروض التي تصل إلى ٨٠٠ ألف يورو. بالإضافة إلى تخفيف شروط الحصول على هذه القروض بشكل ملحوظ. هذه القروض السريعة الجديدة أصبحت ممكنة منذ منتصف أبريل.

وفى منتصف ٢٠٢٠ وافق مجلس الوزراء الألماني على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تضررت بشدة من أزمة جائحة كورونا المستجد وذلك من خلال تخصيص مساعدات بقيمة ٢٥ مليار يورو لهذه الشركات في محاولة لمنعها من الإفلاس.

أما نيجيريا، ففي بداية الأزمة كان هناك تخوفات كبيرة بسبب احتمالية أن ينشأ ركود وشيك في نيجيريا بسبب الآثار الاقتصادية لجائحة COVID-19، ويتسم الاقتصاد النيجيري بأن حوالي ٤٦٪ من الناتج الاقتصادي للبلاد يأتي من القطاع غير الرسمي، مما يعنى انه لا مفر من الركود، حيث انه لا يمكن للعاملين في الصناعات غير الرسمية البقاء في المنزل لفترة طويلة كما انه ليس لديهم القدرة على العمل عن بعد بسبب نقص الشبكات ولن تكون التكنولوجيا قادرة على العمل عن بعد، بشكل عام، فإن الانخفاض في الإنتاجية سوف تؤدى إلى الركود.

قام البنك المركزي النيجيري (CBN) بالتخفيف من الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا عن طريق إقراض الأموال للصناعات والأعمال والأفراد الذين شعروا تأثروا بالوباء. تبلغ قيمة حزمة التحفيز الإجمالية هذه ٩ مليار دولار أمريكي. وهي تتألف من قروض تصل إلى ١٢٩مليون دولار لأصحاب الفنادق والأسر وشركات الطيران، ٣٨٧ مليون دولار لصناعة الرعاية الصحية، و ٢.٦ مليار دولار مخصصة للصناعة التحويلية. يتم منح القروض بمعدل فائدة ٥٪.

في الوقت نفسه، كما قدمت الحكومة النيجيرية قروضا للشركات الصغيرة والمتوسطة وصلت إلى ١١٠ مليون دولار. كما استفادت الشركات الصغيرة من إعفاء ضريبيًا من دفع ضريبة الشركات. حيث تم تخفيض الضريبة للشركات متوسطة الحجم إلى ٢٠٪ بدلا من ٣٠%.

كما قرر البنك المركزي النيجيري رفع نسبة الاحتياطي النقدي للبنوك من ٢٢.٥٪ إلى ٢٧.٥٪ لتمكين البنوك من الحصول على السيولة اللازمة لتوفير الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة(CBN٢٠٢٠.).

في استراليا، وافقت الحكومة على مجموعتين من حزم التحفيز الاقتصادي بقيمة ١٩٤ مليار دولار استرالي ما يعادل ٧.٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تشمل الحزمة تقديم ٧٥٠ دولار كندي لكل شخص من نحو ٦.٥ مليون استرالي من ذوي الدخل المحدود. كما ستوظف أموال الحزمة لإنقاذ ١٢٠ ألف وظيفة في مؤسسات مهنية صغيرة ومتوسطة كتلك التي تعمل في النجارة والحدادة والخياطة والميكانيك. وتشكل حزمة المساعدات للسنة المالية الجارية ما قيمته ١ بالمائة من الناتج المحلي للبلاد. كما خفّض البنك المركزي الأسترالي سعر الفائدة إلى نحو ٠,٢٥ بالمائة لتنشيط الاقتصاد هذا العام(IMF,2020).

كما قدمت **الحكومة الكندية** دعما بمبلغ ٨٥ مليار دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. في جورجيا، أعلنت الحكومة عن حزمة دعم بقيمة ٢ مليار الري جورجي تعادل ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تشمل تأجيل دفع الاستحقاقات الضريبية على دخل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة حتى نوفمبر

٢٠٢٠، وزيادة نظام ضمان الائتمان، وزيادة الإنفاق الرأسمالي.كذلك أعلنت الحكومة الألمانية عن ٥٠ مليار يورو لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة(IMF, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2020).

كما اتخذت السلطات الدولية عدة تدابير لتخفيف الضغوط الناجمة عن الجائحة على الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إرجاء سداد الضرائب و/أو اشتراكات الضمان الاجتماعي، وتمديد الموعد النهائي لتقديم الإقرارات الضريبية، وخفض أسعار الفائدة، والإعفاء من مدفوعات الضرائب أو إلغائها، والإعفاء من مدفوعات الفائدة و/أو غرامات السداد المتأخر وتعجيل استرداد الأموال.على سبيل المثال، قلصت كوريا الجنوبية الضريبة على دخل الشركات لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في بعض المناطق التي صُنفت بأنها مناطق كوارث وخفضت ضريبة القيمة المضافة على الشركات الصغيرة عبر زيادة حد التسجيل. وعجّلت المجر من عمليات استرداد ضريبة القيمة المضافة للشركات الصغيرة والمتوسطة إذ أصبح بإمكان هذه الشركات استرداد الأموال خلال ٣٠ يوما من تقديم الطلب بدلا من ٧٥ يوما.وفي نيوزيلندا،تم رفع حد سداد الضريبة المؤقتة إلى خمسة آلاف دولار نيوزيلندي، لخفض الضغط على التدفقات النقدية للشركات الصغيرة. ودشنت إيطاليا ٢٧٨ تدبيرا في الفترة بين ٥ مارس و٢٢ أبريل، وذلك باستهداف ستة مجالات على المستوى الكلي، من بينها تخفيف العبء الضريبي وتدابير تمويلية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين بها(. **IMF, 2020**).

اتخذت عدة حكومات إجراءات حاسمة على صعيد السياسات لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل. فقد قلصت شيلي معدل الضريبة على دخل الشركات من ٢٥% إلى ١٢.٥% للشركات الصغيرة والمتوسطة للسنوات المالية ٢٠٢٠، و٢٠٢١، و٢٠٢٢. وفي اليابان، تم تخفيض عبء ضريبة الأصول الثابتة وضريبة تخطيط المدن على الأصول القابلة للإهلاك ومباني الشركات للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى ٠.٥% أو صفر لمدة عام واحد من الفترة الضريبية لسنة ٢٠٢١. ومددت أستراليا دعمها للأجور بنسبة ٥٠% للشركات الصغيرة المؤهلة لذلك حتى ٣١ مارس ٢٠٢١، ووسعت

نطاق هذه الميزة لتشمل المزيد من الشركات المتوسطة التي توظف أقل من ٢٠٠ شخص(IMF,2020).

كما أوصى البنك الدولي بضرورة تركيز الدول على دعم الشركات الأصغر حجماً وكثيفة الابتكار، والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الأحدث زمناً المملوكة للنساء – بما في ذلك الشركات غير الرسمية – التي تعاني تباينا في الوصول إلى الأسواق المالية، ويصعب الوصول إليها من خلال القنوات المصرفية الرسمية. والهدف من ذلك هو ضمان توافر التمويل في وقت تتزايد فيه احتياجات رأس المال العامل. وينبغي إجراء الفرز من أجل الدعم من خلال مجموعة من البنوك التجارية، ومنظمات التمويل الأصغر، وجمعيات منشآت الأعمال غير الرسمية، ومنصات الإقراض الرقمي، وسلاسل توريد الشركات التي تضم منشآت الأعمال غير الرسمية في سلاسل القيمة التابعة لها أو غيرها من المنح، وممارسات من الوسطاء. ويمكن للحكومات أن تستخدم مزيج المشتريات الخاصة بها، وتقديم الحوافز للمقرضين الآخرين للمساعدة في تعويض الخسائر المحتملة(worldbank, 2020).

رابعا: الوضع في مصر

يلعب قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد المصري، حيث بلغ عدد المنشآت في هذا القطاع ١,٧ مليون منشأة تمثل ٤٤,٦% من إجمالي المنشآت في القطاع الخاص الرسمي، بلغ عدد المشتغلين ٥,٨ مليون مشتغل بنسبة ٤٣,١% من إجمالي المشتغلين في القطاع الخاص الرسمي(الاقتصادية، ٢٠٢٠).

قام البنك المركزي المصري بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة لمدة ستة أشهر وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأجيل في السداد، وقد تم رسملة العائد المحتسب خلال فترة التأجيل، وأن يتم السداد بما يتناسب مع قدرة العملاء على السداد، وكان هدف البنك المركزي من ذلك أن تمكن العملاء من الاستمرار في مزاولة أعمالهم.(**المصري**، ٢٠٢٠)، وقد بلغ حجم تمويل مبادرة دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حوالي ١٨٠ مليار جنيه استفادت منها ما يقرب من ١٢٠ ألف شركة.

كما يخطط البنك المركزي المصري لتجديد مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة – التي تُلزم البنوك المحلية بتوجيه ما لا يقل عن ٢٠٪ من محافظ قروضها إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة- لمدة أربع سنوات أخرى، أي حتى عام ٢٠٢٤. وقد ساهمت هذه المبادرة حتى نهاية ٢٠٢٠ في ضخ ١٦٠ مليار جنيه لتمويل ٨٦ ألف شركة صغيرة ومتوسطة (**المصري، ٢٠٢٠**). وأخيرًا، حدّد البنك المركزي معدلات إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة عند مستويات منخفضة تتراوح بين ٥% إلى ١٢% وفقًا لحجم الشركة (**ITEDA, 2020**).

وفي إطار الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لدعم الشركات، قام بتوسيع نطاق نشاط شركة ضمان مخاطر الائتمان ليشمل ضمان الشركات الكبرى، بالإضافة إلى ضمان الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث أصدر البنك المركزي المصري تعهدات لشركة ضمان مخاطر الائتمان كمظلة لضمان أرصدة الضمانات الصادرة منها لصالح البنوك؛ لتغطية نسبة من المخاطر المصاحبة لتمويل كافة أنواع التسهيلات المدرجة في مبادرات قطاعات الصناعة والزراعة والمقاولات والسياحة.

كذلك استمرّ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في تقديم الدعم اللازم لجميع الشركات الممولة من خلاله حتى تنتهي أزمة كورونا وتتلاشى آثارها الاقتصادية السلبية. كما قرّر الجهاز تمديد فترة سداد القروض الممنوحة لأي مشروع تضرر أو واجه عقبات أدت لإغلاقه أو تراجعت إنتاجيته لمدة ثلاثة شهور دون فرض أي فوائد أو غرامات. كما ساعد الجهاز في توفير منتجات التعقيم والمستلزمات الطبية لسد احتياج تلك المشروعات.(msmeda، 2020)

بجانب ما سبق، قدم الجهاز في السابع من أبريل مبادرة جديدة لدعم كافة المشروعات الصغيرة المتضررة من الفيروس، تمثّلت في توفير قرض بقيمة مليون جنيه لهذه الشركات ضمن جهود الاستجابة لمساندة تلك المشروعات.

خامسا: هل يمكن أن تساعد مشروعات ريادة الأعمال في التغلب على الأزمة؟

على الرغم من تأثر مشروعات ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بجائحة كورونا إلى أن هناك سؤالا يطرح نفسه على الساحة الاقتصادية وهو **هل يمكن أن تساعد مشروعات ريادة الأعمال في التغلب على الأزمة؟.**

ينبع هذا التساؤل من كون الأزمات تخلق فرصاً للشركات لتصبح أكثر ابتكاراً. وفي مواجهة الضغوط الخارجية، يخرج بعض قادة الأعمال من أعمالهم الروتينية ومناطق الراحة ليصبحوا مبتكرين في حل المشاكل.

أطلقت جائحة فيروس كورونا العنان لموجةٍ هائلة من الابتكارات في مسعى لمواجهة التحديات الكثيرة التي فرضتها في مختلف المجالات. وتميزت هذه الموجة باعتمادها على الدليل والتجربة العلمية من الجامعات ومؤسسات الأبحاث جنبًا مع جنب مع المرونة وروح المغامرة لدى رواد الأعمال. وجميعها عوامل ضرورية لاجتياز الأزمة الحالية وبناء عالم أفضل لما بعد كورونا.

ويمكن للحكومة أن تستخدم هذه الإيرادات للاستثمار في قطاعات أخرى تعاني من صعوبات في رأس المال البشري. وعلى الرغم من أنها قد تجعل عدداً قليلاً من العاملين الحاليين زائدين عن الحاجة، إلا أن الحكومة قادرة على تخفيف حدة هذه المشكلة من خلال إعادة توجيه فائض الثروة لإعادة تدريب العمال.

كما اتجهت العديد من الشركات الناشئة ذات المرجعية العلمية لإعادة تصميم منتجاتها وتسخير خبراتها لعلاج تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وخصوصًا فيما يتعلق بالرعاية الصحية. وأثبتت هذه المساعي دور الابتكار وسرعة الاستجابة في مواجهة الأزمات الراهنة والمستقبلية، كما قدمت ريادة الأعمال نموذجًا للمؤسسات الحكومية في أهمية المرونة لتحقيق استغلال أفضل للموارد وتطوير علاجات وحلول جديدة تُلائم حالات الطوارئ. وبالمثل، تحتاج الشركات الكبيرة إلى التحلي بالكثير من المرونة والتعاون مع

الشركات الناشئة. وفيما يلي ثلاث نماذج من مساهمة ريادة الأعمال والشركات في تجاوز أزمة كورونا.

لقد أطلقت جائحة فيروس كورونا العنان لموجةٍ هائلة من الابتكارات في مسعى لمواجهة التحديات الكثيرة التي فرضتها في مختلف المجالات. وتميزت هذه الابتكارات باعتمادها على الدليل والتجربة العلمية من الجامعات ومؤسسات الأبحاث جنبًا إلى جنب مع المرونة وروح المغامرة لدى رواد الأعمال.ومما لا شك فيه أن الذكاء الاصطناعي يساعد الآن في مكافحة وباء كوفيد-١٩ ويساهم في كبح أسوأ آثاره. ولقد ظهرت العديد من المشروعات الرائدة القائمة على الذكاء الاصطناعي وخصوصًا فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتي تساعد في مكافحة وباء كورونا ويساهم في كبح آثاره منها(Dodgson, 2020):

- قامت شركة بلو دوت Blue Dot،)وهي شركة كندية متخصصة بالتنبؤ بانتشار الأوبئة والأمراض المعدية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي)، بتوظيف أنظمة ذكية لرصد وتتبع انتشار فيروس كورونا والتعرف عليه والإبلاغ عنه بشكل أسرع من منظمة الصحة العالمية والمركز الأمريكي لمكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC)مثل هذه المنصات الذكية ستمكن الحكومات في المستقبل من الحصول على تحذيرات مبكرة والتنبؤ بخطر انتشار مثل هذه الأمراض المعدية قبل وقت حدوثها وتطورها بشكل فاعل باستخدام أنظمة ذكاء اصطناعي ومعالجة اللغات الطبيعية والبيانات الضخمة. هذه التقنيات قادرة على معالجة وتحليل التقارير الإخبارية والصحية بلغات مختلفة والبيانات الشخصية والطبية والاجتماعية والتي ستتيح الحصول على تنبؤات أكثر دقة وتحديدا لبيان المخاطر الخاصة بالأفراد ونتائج الرعاية الصحية**(Isaac I. Bogoch, 2020)**.
- تسعى شركة Researcher الناشئة إلى مساعدة ١٤ مليون عالم وباحث على مستوى العالم في الاطلاع على نتائج الأبحاث الجديدة التي قد تكون مهمة لعملهم بما يُسهِم في تقدم أبحاثهم وتحقيقهم اكتشافات مهمة سريعًا. وتُوفر الشركة تطبيقًا للهواتف الذكية يستفيد من تقنيات الذكاء الاصطناعي. ويستخدمه أكثر من ١.٥

مليون باحث ينتمون إلى أكثر من أربعة آلاف مؤسسة، ويتلقون بشكلٍ مُنتظم نتائج مُخصصة من أكثر من ١٥ ألف دورية علمية. ومع بداية أزمة جائحة كورونا، صممت الشركة "بوابة التعاون البحثي الدولي الخاصة بكوفيد-١٩" من أجل التعجيل بنشر الأبحاث ومراجعتها وتحديثها وتيسير الاطلاع عليها(World Bank.2020).

تقوم الشركات الناشئة في أوغندا بتطوير خدمات مبتكرة عبر الإنترنت لمساعدة المستهلكين والشركات على البقاء خلال COVID-19. ومع إغلاق الحدود، وتوقف النقل وفرض حظر التجول أدركت أوغندا العواقب المألوفة جداً من COVID-19. وأدى عدم اليقين المتزايد في السوق إلى انخفاض الإيرادات بالنسبة للعديد من الشركات الصغيرة. و مع ذلك، فإن بعض المؤسسات المبتكرة تبذل قصارى جهدها لتحويل هذه الأزمة إلى فرصة للحفاظ على نفسها واقفة على قدميها، ولكن أيضا لمساعدة المستهلكين والشركات الأخرى على الخروج من الجائحة مع أقل قدر ممكن من الخسائر. وتشمل هذه الشركات الناشئة في مجال التجارة الإلكترونية مثل Bringo Fresh وSefiny عبر الإنترنت، والتي تمكن الناس من التسوق لشراء البقالة عبر الإنترنت، وشركات التكنولوجيا المالية مثل Chap Chap Africa وXente، والتي أضافت ميزات غير نقدية للحد من مخاطر العملاء(Centre, 2020).

في جميع أنحاء العالم، يبحث الناس عن أفكار مبتكرة لمعالجة المشاكل الناجمة عن وباء COVID-19. كما تتدافع الدول لإيجاد حلول لمكافحة الأزمة الاقتصادية التي تلوح في الأفق، وإدارة الضغط على النظام الطبي في جميع أنحاء العالم،مع محاولة ضمان استمرار الحياة بشكل طبيعي قدر الإمكان.

إن مشروعات ريادة الأعمال تسهم في زيادة العمالة وزيادة الإيرادات والتي تؤدى بدورها إلى تحسين الدخل القومي في شكل زيادة الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق الحكومي.

الخلاصة و نتائج الدراسة

تناولت هذه الدراسة عرض لمدى تأثر مشروعات ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بجائحة كورونا، حيث أن انتشار هذا الفيروس أدى إلى لجوء الدول إلى الإغلاق سواء دوليا من خلال وقف حركة الطيران أو محليا من خلال فرض حظر التجوال وهو ما أدى إلى حدوث ركود اقتصادي على جميع المستويات بسبب انخفاض حجم المبيعات والمعاملات بشكل عام. ولكن كان تأثر الشركات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات ريادة الأعمال بدرجة أكبر مما أدى إلى حدوث خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة لارتفاع نسبة مساهمة هذه الشركات في الناتج المحلى للدول وهو ما يعضد فرضية البحث.

نظرا للأهمية الاقتصادية لهذه الشركات فسرعان ما قامت الدول بمختلف مستوياتها بتقديم الدعم الكامل لهذه المشروعات سواء من خلال تقديم الدعم والخدمات لها أو من خلال تخفيض الضرائب أو مد فترة السداد لقروض هذه المشروعات أو تقديم قروض سريعة للحفاظ على مستوى السيولة النقدية لدى هذه الشركات.

كما استعرضت الدراسة مدى تأثر هذه المشروعات في مصر وقد قدمت مصر مجموعه من الإجراءات لدعم موقف هذه المشروعات جراء هذه الجائحة والتي تمثلت في تأجيل الاستحقاقات الائتمانية لهذه المشروعات وعدم تطبيق أي غرامات إضافية عليهم. هذا بالإضافة إلى خطة متكاملة من الخدمات غير المالية لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، للتخفيف من حدة الآثار السلبية، التي قد يتعرضون لها جراء أزمة فيروس كورونا،كخدمات التوعية والنصح ونشر المعرفة والخدمات التسويقية، لتشجيع العملاء على التسويق والبيع الالكتروني. بالإضافة إلى خدمات التحليل المالي، للوقوف على السياسة المالية للمشروع، ومساعدته على تخفيض التكاليف وزيادة المبيعات والتكيف مع متغيرات ومستجدات السوق حاليا، ما يؤدي للوفاء بالتزاماته البنكية في مواعيدها والخروج من الأزمة بأقل الخسائر.

التوصيات

١- يجب على البنوك المركزية أن تعمل على مواجهة فيروس كورونا المستجد من خلال المزيد من توجيه الائتمان للإنتاج وخلق فرص العمل، وتعزيز البنية التحتية العامة ومصارف التنمية، وتوفير خطوط ائتمان مصممة خصيصا لمشروعات ريادة الأعمال.

٢- يحتاج الاقتصاديون الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تبني ريادة الأعمال كوسيلة للتعامل مع أزمة COVID-19،وهذا سيمكن الدول من التعافي بشكل أسرع من خلال وضع استراتيجيات جديدة تعالج الظروف البيئية المتغيرة.

٣- التوسع في إنشاء الشركات الداعمة للقطاع مثل شركات التأجير التمويلي، مع تشييد جهاز بحثي من أجل استكشاف الفرص الاستثمارية الجديدة في السوقين المحلي والخارجي.

٤- تطوير منصة معلوماتية لشركات الصناعات التكميلية وإعطائها الأولوية في التمويل بهدف توفير احتياجات الصناعات الوطنية من مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة والتي تأثرت بتوقف سلاسل التوريد العالمية، هذا بالإضافة إلى ابتكار طرق جديدة لتسويق المنتجات بشكل غير تقليدي.

المراجع

- Central Bank of Egypt ,2020**," Covid-19 in Egypt**"
- https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AF%D8
- Central Bank of Nigeria, 2020, https://www.cnbcarabia.com/news/view/83764
- Clemens Breisinger, Mariam Raouf &others"**Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households**" , https://www.ifpri.org/publication/impact-covid-19-egyptian-economy-economic-sectors-jobs-and-households
- Dodgson, D. G. (2020). *World Economic Forum*. Retrieved from https://www.weforum.org/agenda/2020/04/how-an-entrepreneurial-approach-can-help-end-the-covid-19-crisis/
- Doran, J., McCarthy, N., & O'Connor, M. , (2018), "**The role of entrepreneurship in stimulating economic growth in developed and developing countries"**, Journal of Global Entrepreneurship Research
- Dvouletý, O., Gordievskaya, A., & Procházka, D. (2018)," **Investigating the relationship between entrepreneurship and regional development: Case of**

developing countries", Journal of Global Entrepreneurship Research.

- deutschland ,2020, www.deutschland.de/en/topic/business/corona-and-the-economy-how-the-german-government-is-helping

- International Labour Organization, (2020). **the COVID - 19 pandemic and its impact on small business",** Retrieved from https://www.ilo.org/empent/whatsnew/WCMS_749275/lang--en/index.htm
- International Trade Centre, **2020**," **Ugandan start-ups part of the solution during-COVID-19"**, Retrieved from http://www.intracen.org/news/Story-Ugandan-start-ups-part-of-the-solution-during-COVID-19
- International Trade Centre. (2020). "**COVID-19: The Great Lockdown and its Impact on Small Business**". https://www.intracen.org/uploadedFiles/intracenorg/Content/Publications/ITCSMECO2020.pdf
- IMF. (2020)." **Limiting the Economic Fallout of the Corona virus with Large Targeted Policies**", Retrieved from https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies.
- IMF. (2020." **Policy Responses to COVID-19**", Retrieved from https://www.imf.org/en/Topics/imf-andcovid19/Policy-Responses-to-COVID-19/policy-responses-to-covid-19
- Isaac I. Bogoch, 2020**," Potential for global spread of a novel coronavirus from China",** Journal of Travel Medicine, 1-3.

- **ITIDA**,2020, https://itida.gov.eg/arabic/Pages/default.aspx
- IZA. (2020).”**Entrepreneurial Recovery from COVID 19:Decentralization, Democratization,Demand, Distribution, and Demography**”. I Z A Institute of Lbour Economics.
- Ovidiu Stoica, A. R. (2020)." **The Nexus between Entrepreneurship and Economic Growth: A Comparative Analysis on Groups of Countries**", journal of sustainability ,vol.12,issue 3.
- worldbank. (2020).” **حماية الانسان و الاقتصاد استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد**"
- Retrieved from: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33770/147785AR.pdf?sequence=16&isAllowed=y
- World Bank,2020, “Tax authorities have a role to play in helping SMEs weather the COVID-19 crisis“ Retrieved from: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/llsltat-aldrybyt-dwr-fy-msadt-alshrkat-alsghyrt-walmtwstt-ly-tjawz-jayht-kwrwna
- World Bank,2020," **How the World Bank Group is helping countries with COVID-19 (coronavirus)"** Retrieved from: https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2020/02/11/how-the-world-bank-group-is-helping-countries-with-covid-19-coronavirus